A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/C.2/52/L.30
17 November 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٩٧ (و) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي:
عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر

جمهورية تنزانيا المتحدة*: مشروع قرار

عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ١١٠/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ١٧٨/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، المتصلة بالاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر (١٩٩٦)، التي تعلن فيها عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، وجميع قراراتها الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالتعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية،

وإذ تشير أيضا إلى جميع إعلانات وبرامج عمل المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٠، والتقارير والمنشورات الصادرة عن نتائج هذه المؤتمرات ومؤتمرات القمة والمتعلقة بالقضاء على الفقر،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

171197 171197 97-32158

وإذ تحيط علما بتقرير لجنة الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة الجامعة المخصصة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[١]، وبتقرير الحالة الاجتماعية في العالم، ١٩٩٧[٢]، وتقرير التنمية البشرية، ١٩٩٧[٣] وتقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٧[٤]،

وإذ تعرب عن قلقها لأن عدد الذين يعيشون في فقر مطلق ما زال يتزايد، وفقا لما أبرزته التقارير السالفة الذكر، ولا سيما في البلدان النامية، ولأن معظمهم من النساء،

وإذ تلاحظ المقررات والتدابير والأنشطة الرامية إلى القضاء على الفقر المضطلع بها من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها وهيئاتها، بما فيها البنك الدولي، ومن جانب المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بأسره في إطار السنة الدولية للقضاء على الفقر والسنة الأولى من عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر،

١ - تكرر التأكيد على أن الغرض الرئيسي من عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر هو تحقيق هدف القضاء على الفقر المطلق وتخفيف حدة الفقر العام بدرجة ملموسة في العالم، عن طريق اتخاذ إجراءات وطنية حاسمة، والتعاون الدولي في تنفيذ جميع قرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة وجميع الاتفاقات والالتزامات المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٠ فيما يتعلق بالقضاء على الفقر تنفيذا كاملا وفعالا؛

٢ - تؤكد من جديد على أنه ينبغي معالجة أسباب الفقر في سياق الاستراتيجيات القطاعية، كالاستراتيجيات المتعلقة بالبيئة، والأمن الغذائي، والسكان، والهجرة، والصحة، والمأوى، وتنمية الموارد البشرية، والمياه العذبة، بما في ذلك المياه النظيفة والمرافق الصحية، والتنمية الريفية، والعمالة المنتجة، وفي سياق الاحتياجات الخاصة للفئات المحرومة والضعيفة، بحيث تستهدف تلك الاستراتيجيات الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لمن يعيشون في فقر؛

---

(١) A/S-19/29.

(٢) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97.IV.1.

(٣) نيويورك، مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٩٧.

(٤) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97.IV.1.

٣ - تؤكد من جديد أيضا على أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص، في سياق العمل العام المتعلق بالقضاء على الفقر لطبيعة الفقر المتعددة الأبعاد، وللظروف والسياسات في الاطارين الوطني والدولي التي يمكن أن تؤدي إلى القضاء عليه، ولتشجيع اتباع سياسة نشطة وواضحة لإدراج المنظور المتعلق بنوع الجنس في صميم أنشطتها واستخدام تحليل الفروق بين الجنسين كأداة لإدماج البعد المتعلق بنوع الجنس في تخطيط وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالقضاء على الفقر؛

٤ - تؤكد على أن التنمية الريفية لا تزال ذات أهمية رئيسية لجهود القضاء على الفقر في البلدان النامية، وتشمل في أغلب الأحيان الإصلاح الزراعي والاستثمار في الهياكل الأساسية، وتوسيع نطاق الوساطة المالية الريفية بهدف كفالة الأمن الغذائي، وتحسين التعليم وزيادة الاستفادة من التكنولوجيا الملائمة، وكفالة تطبيق أسعار منصفة لتوفير حوافز للاستثمار الزراعي، وزيادة الانتاجية، بما في ذلك الانتاجية في القطاع غير الرسمي؛

٥ - تؤكد أيضا على ضرورة متابعة الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر في المناطق الحضرية في جميع البلدان؛

٦ - تقرر الاحتفال كل عام باليوم الدولي للقضاء على الفقر (١٧ تشرين الأول/أكتوبر)، وذلك بالتركيز على المواضيع التي تختارها الجمعية العامة لذلك العام؛

٧ - تكرر التأكيد على أن تقوم جميع الحكومات بوضع استراتيجيات وسياسات متكاملة للقضاء على الفقر أو بتعزيز استراتيجياتها وسياساتها في هذا المجال، وتنفيذ خطط أو برامج وطنية للقضاء على الفقر، وذلك بأسلوب قائم على المشاركة، لمعالجة الأسباب الهيكلية للفقر، ويشمل ذلك اتخاذ إجراءات على الصعد المحلية والوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية؛

٨ - تؤكد من جديد على أنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تسعى في أقرب وقت ممكن لتحقيق هدف تخصيص النسبة المتفق عليها وهي ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة، وأن تسعى، حيثما يُتفق على ذلك، في حدود ذلك الهدف، إلى تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا؛

٩ - تعرب عن قلقها لأن مشاكل الديون وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية لا تزال تعوق الجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتلاحظ، في هذا السياق، أن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون مبادرة قيمة بيد أنها، حتى عند تنفيذها على النحو الكامل، ستترك كثيرا من ديون البلدان المنخفضة الدخل الشديدة المديونية على ما هي عليه، وتطلب إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، أن تتخذ مزيدا من المبادرات الرئيسية بشأن إلغاء الديون و/أو التخفيف من عبئها، وأن تنفذ تنفيذا تاما وفعالا جميع المبادرات المتخذة التي من شأنها أن تسهم في إيجاد حل دائم لمشاكل الديون في البلدان النامية، وبخاصة في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، مما يدعم جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر؛

١٠ - تحيط علما بالإعلان وخطة العمل اللذين اعتمدهما مؤتمر قمة الائتمانات الصغيرة المعقود في مدينة واشنطن، العاصمة، في شباط/فبراير ١٩٩٧[٥]، وتطلب إلى جميع الحكومات، وإلى منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة في المجتمع المدني، أن تسهم على نحو كامل في تنفيذ النتائج التي توصل إليها مؤتمر القمة ذاك، وأن تدعم وضع برامج للائتمانات الصغيرة في البلدان النامية، ولا سيما في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، وإدارة وتقييم تلك البرامج؛

١١ - تدعو مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى توسيع نطاق المشاريع المضطلع بها في إطار "المبادرة الخاصة بالاستراتيجيات المتعلقة بالفقر" بحيث تشمل جميع البلدان النامية بغية جعل المبادرة موجهة بدقة نحو تحقيق أهداف القضاء على الفقر المتضمنة في الالتزامات التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[٦]، وتعزيز المساعدة في وضع خطط وبرامج واستراتيجيات وطنية للقضاء على الفقر، لا سيما في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا؛

١٢ - تطلب إلى جميع الجهات المانحة أن تولي أولوية عالية للقضاء على الفقر في ميزانياتها وبرامجها المتعلقة بالمساعدة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، كما تدعو الصناديق والبرامج والوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة إلى دعم البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، في جهودها الرامية إلى تحقيق الهدف العام المتمثل في القضاء على الفقر وتأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية، عن طريق دعم الجهود الوطنية المبذولة لوضع استراتيجيات متكاملة للقضاء على الفقر، بما في ذلك بناء القدرات، وتنسيق تلك الاستراتيجيات وتنفيذها ورصدها وتقييمها، وعن طريق دعم الجهود الرامية إلى تمكين من يعيشون في فقر؛

١٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا في دورتها الثالثة والخمسين عن التقدم المحرز في تنفيذ التدابير والمواضيع والتوصيات والأنشطة المتصلة بعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، على أن يتضمن التقرير توصيات تتعلق بما يمكن اتخاذه من إجراءات ومبادرات خلال بقية العقد؛

١٤ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والخمسين بندا بعنوان "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)".

- - - - -

(٥) A/52/113، المرفق.

(٦) انظر تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول، جيم.